

السياسة الشرعية في مواجهة مرض الإيدز

إعداد
محمد نعيم ياسين
كلية الشريعة - الجامعة الأردنية

مقدمة

السياسة في اللغة هي القيام على الشيء بما يصلحه . والسياسة الشرعية في اصطلاح العلماء هي (استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجي في العاجل والآجل وتدير أمورهم) ، أو هي (ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد وإن لم يأت به دليل تفصيلي) .

وهي وظيفة الحاكم المسلم أو الحكومة الإسلامية ؛ لأن المسلمين إنما يختارون إمامهم لغرض محدد ، وهو اتخاذ التدابير الكفيلة بتحقيق مصالحهم ودفع الفساد والبلاء عنهم ويدخل في ذلك ما يسنّ من قوانين وما يتخذه من إجراءات وترتيبات وما ينشئه من مؤسسات وغير ذلك .

والمقصود من هذه المقالة بيان التدابير التي يجب على الحكومة الإسلامية اتخاذها لدفع هذا المرض عن الأمة أو التخفيف من آثاره المدمرة عليها .

ولا يخفى ما لهذا الموضوع من أهمية بالغة تظهر بالنظر في التصوير الذي أفادنا به أهل الاختصاص لأحوال هذا المرض وخصائصه وطرق انتشاره وآثاره

الخطيرة ؛ فإن أيّ مطلع على ما كتب حوله يخرج بانطباع أنّه أخطر مرض ظهر في بني البشر .

وترجع خطورته كما قرروا إلى أنه يؤول إلى كشف حمى الجسد الإنساني أمام مختلف الأمراض في آن ؛ وذلك بسبب تدميره لما يُسمى بجهاز المناعة ؛ حتى يغدو الطفيل الحقير الذي لم يكن له أدنى حساب عند أهل الطب سبباً في إنهاء حياة المريض دون أن يكون للطب حول ولا قوة .

كما ترجع خطورته إلى تغييره لوظيفة السائل المنوي من كونه مادة الحياة الأولى التي لا بد منها لتكاثر الجنس البشري وحفظ نوعه إلى أداة تزرع الموت والدمار بدلاً من زراعة الحياة . وإلى كونه مرضاً معدياً سريع الانتشار بين الناس ؛ حيث أفادت السلطات الصحيّة في كثير من دول العالم أن أعداد مرضى الإيدز تتضاعف بشكل متواليات هندسيّة مخيفة ؛ مما سبّب كثيراً من القلق والرعب لدى الناس كافة ، وعذاباً وألماً وضكاً من العيش لا يوصف لدى المصابين أنفسهم ، بسبب معاملة الناس لهم ؛ وبخاصّة أن الطب ما زال يُعلن إفلاسه في اكتشاف طعم واق له أو أي علاج ناجع .

ومن مظاهر خطورته أيضاً صعوبة اكتشافه في مراحله الأولى ؛ حيث يكون كامناً خائساً ليس له أثر يدلّ عليه . ومن مظاهرها أيضاً صعوبة ضبط القنوات التي ينتشر بواسطتها ؛ حيث إنّ أخطر هذه القنوات يرتبط بأخصّ تصرفات الإنسان الشخصيّة ، وهو قضاء شهوته الجنسيّة .

يضاف إلى ذلك كله أنه مرض لا نهاية له إلا الموت ؛ بمعنى أن نسبة الناجين منه صفر بالمثلّة ونسبة الهالكين مائة بالمثلّة .

ولست أريد من وراء ما تقدّم أن استقصي خصائص هذا المرض ، وإنّما أردت أن أذكّر بأن هذا البلاء يستحق من الدول والمؤسسات والأفراد أقصى درجات الاهتمام ، وأن يُوظفَ للوقاية منه الأموال والرجال ، وأن يستعد الناس نفسياً للتنازل عن بعض حرياتهم الشخصيّة في سبيل الخلاص منه .

هذا وإن سبل الوقاية التي تتخذها الدول والمؤسسات لمواجهة هذا المرض

ما زالت تتسم بالقصور ؛ لأن معظمها موجّه للأعراض والآثار ، ولا تنفع إلا لتأجيل الكارثة بعض الوقت دون دفعها أو حتى إيقافها عند حدّ معتدل ، ومثلها كمثل من يضع الأحجار في الطريق ليعرقل مسيرة جيش معه من الوسائل ما يزيل بها الجبال .

وهذه الحال تلقي تبعة خاصّة على أمة الإسلام أن تضرب للأمم مثلاً في كيفية مواجهة هذا البلاء ، وأن تقدّم لها منهجاً فعّالاً في مقاومته ؛ فلعلها تعيد النظر في مواقفها العدائية من الإسلام إذا رأت من أهله موقفاً مؤثراً في صلاح البشرية وسعادتها .

وإذا كان الأمر كذلك ؛ فما معالم السياسة الإسلامية في مواجهة هذا المرض؟

إنّ منهج الإسلام في تصحيح الأوضاع المنحرفة للإنسان يقوم على الوقاية الجذريّة ؛ بمعنى أنه يبنّي الجدران الصلبة التي تعزّ على الاختراق أمام أسباب الانحراف ، فإن بقي شيء من آثار تلك الانحرافات عالجها بما يليق بها ؛ ولذلك فإنّ فهم الجواب عن هذا السؤال يتوقف على العثور على السبب الأول الذي كان وراء الظروف والعوامل التي أنجبت مرض الإيدز، فما هو؟

جذور البلاء:

بداية الطريق التي توصل إلى معرفة جذور هذه البلية يجب أن تكون من المقررات والتائج التي توصّل إليها أهل الاختصاص ؛ فماذا قالوا عن سبب هذا المرض ووسائل انتشاره ؟

من خلال مطالعتي حول هذا المرض وجدت أن طائفة من علماء الغرب، بعد أن اكتشفوا الفيروس المسبب لهذا المرض ، طفقوا يبحثون عن أصله في مظنات بعيدة تحفظ ماء الوجه للفلسفة التي عليها أقاموا بنيان نظامهم الاجتماعي ، وتبعد التهمة عنها ؛ ليسلم لهم منهجهم الذي فرحوا به ردحاً من الزمن ، وهو المنهج القائم على المبالغة في الحرية الشخصية والاستمتاع المرسل في فترة العمر بجميع الوسائل ؛ حتى خرج منهم من يقول إنّ هذا

الفيروس دخيلٌ على الحياة الإنسانية ، وليس مما كسبت أيدي الناس ، وإنما دخل عليهم من بعض الحيوانات كالقرود . ولكن قام من أقرانهم من أبطل هذه المقولة وبراّ القرود فتحوّلت طائفة منهم إلى إلصاق التهمة - تهمة توليد فيروس الإيدز - بعرق معيّن من أعراق البشر ، كأهل إفريقية وهايتي ، فتصدى لهم آخرون وأبطلوا هذا الزعم . ثم خرج منهم من يشوش على العقل ليبعد الاتهام عن المجرم الحقيقي ، فزعم أن ذلك الفيروس إنما صُنّع في المصانع الحربية ، ولا علاقة له بمناهج الناس في الاستمتاع ، وكل تلك المحاولات باءت بالفشل الذريع ، واستقرت كلمة العقلاء منهم على أن هذا المخلوق المدمّر للحياة إنما نشأ أول ما نشأ ، ثم ترعرع في أحشاء الشواذ والبغايا ودمائهم ، وأنه أطلّ رأسه أول ما ظهر من مستنقع الإباحية التي تسوّد العالم الغربي ، حتى أطلقوا عليه طاعون الشواذ . بل إنّ كثيراً من أهل الاختصاص يتوقعون أن يزداد فيروس الإيدز شراسةً وتوحشاً بازدياد الفوضى الجنسية .

هذا بالنسبة إلى العوامل الرئيسية التي أدّت إلى ولادة هذا المرض ، وأما بالنسبة إلى طرق انتشاره واحتلاله لمواقع جديدة من أجساد بني البشر فإن أهل الاختصاص يجزمون بناء على دراساتهم أنّ أخطر قنواته هي الممارسات الجنسية الشاذة والإدمان على المخدرات والبغاء ، وأن هذه القنوات لو سُدّت لحوصر وقضي عليه نهائياً ؛ لأن القنوات الأخرى كنقل الدم والتبرع بالأعضاء والحمل وغيرها لا تشكل في فاعليتها سوى نسبة ضئيلة ، وهي قنوات يمكن الاحتياط لها بالمراقبة والضبط .

هذه هي كلمة أهل الاختصاص خلاصتها أن نشوء هذا المرض وانتشاره ثمرةٌ أكيدةٌ للانفلات الجنسي والإباحية المطلقة . لقد أوصلونا إلى هذه النقطة ، وقربونا إلى الهدف مشكورين ، ولسان حالهم يقول للقادرين على توجيه الحياة الاجتماعية: إذا أردتم قطع دابر هذا المرض فخذوا الناس بمنهج في الحياة يقطع دابر الفوضى في علاقاتهم الجنسية .

وهنا يرد سؤال منطقي هو: لماذا آل الأمر في بعض المجتمعات إلى تلك

الفوضى في العلاقات الجنسية ؟

إن العقيدة الإسلامية ترفض أن يُعتبر الشذوُ الجنسيُّ وراثياً ؛ لأنه لو كان كذلك لما واجهه الإسلام بالعقوبات ، ولكنها تعتبره من الفساد المكتسب بالتوجيه والتربية ؛ وليس أدلّ على ذلك من أن هذا الانطلاق الشهواني يزيد دائماً في المجتمعات التي قطعت صلتها مع الله ، وكثرت فيها دواعي الشهوة ومنشطاتها ، من المناهج والترتيبات والممارسات . بينما تُخفّ حدته كثيراً في المجتمعات التي وثقت صلتها مع الله ، وابتعد أفرادها عن تلك الدواعي والمنشطات الغريزية .

وأصل ذلك أن ارتكاب الجرائم والانحرافات بمختلف أشكالها يأتي في معظم الأحيان تلبيةً لنداء داخلي قوي طاغ يخرج من كيان الإنسان يطلب إليه تحصيل متعة أو تحقيق شهوة ؛ ومصدر هذا النداء أجهزة معينة مخلوقة في ابن آدم أصلاً لتحقيق مصالح جوهريّة إذا كانت في وضعها المعتدل المتوازن . فإذا خرجت عن حدّ الاعتدال تضخّمت ، وسيطرت على الكيان الإنساني وصار صاحبها عبداً لها ، وهذه الأجهزة هي ما يُسمّى بالغرائز .

واعتقد أن كثرة الانحراف في مجتمع معين يتناسب طردياً مع ازدياد الأفراد الذين تتضخّم فيهم تلك الأجهزة ، وأن تضخمها وازدياد سلطانها ثمرة أكيدة للتركيز عليها ، والتعهد المستمرّ لها ، كما أعتقد أن التربية الماديّة التي يؤخذ بها الناس في هذه الأيام قد تكثّلت بتسمين تلك الأجهزة وتضخيمها لدى كثير من الناس .

وبيان ذلك أن الله عز وجلّ أودع في الإنسان ثلاثة أصناف من القوى : قوى متحركة وقوى باعثة على الحركة ، وقوى مدركة :

فأما القوى المتحركة فهي تلك القدرات المخلوقة في الجوارح والعضلات والأعصاب . وهذه القوى ليس لها إرادة ، وإنما تتوجّه وتتلقى من أصناف القوى الأخرى ، وهي قوى يشترك فيها الإنسان مع الحيوان .

وأما القوى الباعثة على الحركة ، فهي ما يسمّى بالغرائز ، وهي منبع

شهوات ثلاث: شهوة الفرج وشهوة البطن وشهوة التسلط ، وينشأ عنها شهوة رابعة هي شهوة جمع الأموال ، حيث يتحقق بها مطالب الشهوات الثلاث الأصلية . ولهذه القوى سلطان يضعف ويقوى بقدر ما تجدد من العناية والتركيز والتغذية ، وفيها قابلية الانصياع للقوى المدركة وقابلية التمرد عليها ، وهي في مجملها يشترك فيها الحيوان مع الإنسان .

وأما القوى المدركة فهي نوعان: الحواس ، ويشترك فيها الحيوان مع الإنسان أيضاً ، وهي مجرد منافذ للطاقات الإنسانية على موجودات الحياة المحسوسة ، وليس لها إرادة ، ولا تستشرف القيادة بحال . وأما النوع الثاني من القوى المدركة فهو ذلك النوع الذي تميز به ابن آدم عن بقية الحيوانات ، وتشرف به على سائر المخلوقات ، وهو القوة المدركة للحقائق التي أودعها الباري في هذا الوجود ، ومصدرها ما نسميه بالعقل ، وقد سمّاه خالقه كثيراً بالقلب ، ونسب إليه التعقل والتفكر والتدبر والتفقه والتأمل ، ولم ينسب ذلك إلى غيره من القوى الإنسانية ، وهو له إرادة أيضاً ويستشرف قيادة الكيان الإنساني .

هذه القوى مجتمعة تشكل مملكة النفس الإنسانية ، ويتنازع قيادتها قوى الغرائز والقوى المدركة العاقلة .

ولا شك في أنّ مصلحة هذه المملكة وسعادة عناصرها تكمن في تسليم قيادها للقوى العاقلة فيها ؛ كآية مملكة بشرية إذا سلّمت فيها مقاليد الأمور لعقلائها وعلمائها وقُدّرَ فيها من يستحق التقدير انتظمت وازدهرت وسُعدَ أفرادها . ولكن تلك النفس إذا سوّدت فيها القوى الحيوانية غير العاقلة ، وتسلّطت على القوى العاقلة شقيت وانخرقت واضطربت ، كآية مملكة يسود فيها جهالها ، وتوسّد فيها الأمور إلى غير أهلها .

ولذلك فإنّ مصلحة الإنسانية كانت وما تزال وستظلّ في إعطاء النصيب الأكبر من الرعاية والعناية والحماية للقوى المدركة العاقلة في أبنائها . ولا يُخشى من تضخّم هذه القوى وسيطرتها على الكيان الإنساني ؛ لأن فيها ميزاناً وضابطاً ذاتياً يمنعها من ظلم القوى الأخرى ، وهو قدرة هذه القوى

على معرفة الأوضاع السليمة للأشياء والمعاني ، وترتيب الأمور بالصورة العادلة . ومع رعاية القوى العاقلة في النفس الإنسانية ينمو ذلك الميزان ويزداد دقةً وحساسية . وأما إذا جُعِلَت الرعاية والعناية والحماية والتقدير لقوى الغريزة البلهاء ، وغُلِبَت جنبتها على جنبه القوى العاقلة تعاضمت في كيان الإنسان وطغت واستبدت وسَخَرَت لتحقيق مطالبها جميع القوى الأخرى ؛ فصار العقل عبداً لها يخطط لتعزيز سلطانها ، ويكتشف ما يُشفي غليلها ، ويفلسف لها مطالبها ، وصارت الجوارح جنوداً لها لا تتحرك إلا بإيحاءاتها .

وليس في هذه الغرائز ميزان ولا ضابط ، لأنها غير عاقلة ، ولا تكف عن طلب المتعة واللذة ولا يضبطها حق ولا عدل ، ولا طلب لمصلحة حقيقية ، ولا هرب من مفسدة . وهكذا يصبح حال النفس الإنسانية مع الغرائز الطاغية كحال مملكة تُهر ملكها العادل الحكيم ، ونزعت منه القيادة ، وتربّع على عرشها جنديٌّ جاهل لثيم لا يدري وجه المصلحة ، ولا يستمع لنصح ناصح ، فيخبط في الرعيّة خبط عشواء ، ثم يطيعه الناس فيهلك ويهلكون في خاتمة المطاف .

هذان منهجان للتعامل مع قوى الإنسان التي أودعها الله فيه: المنهج الذي ينبغي أن يكون ، وهو تعهد القوى العاقلة في ابن آدم ورعايتها وإعلاء شأنها ورفع قيمها وجعلها في مقام القيادة والسيادة في الكيان الإنساني . والمنهج الثاني يستهدف تأليه الهوى وقوى الغريزة وإعلاء شأنها ورفع قيمها وتسليمها قيادة الإنسان . والمنهج الأول ربانيّ تظهر معالمه في القرآن العظيم؛ حيث لا يكاد يذكر العقل والقلب إلا بالخير والإشادة ويدعو الناس دائماً إلى ردّ الأمر إليه ، في الوقت الذي ينعى على أولئك الذين أهملوا عقولهم وقلوبهم ، ووضعوا أحكامها على الرفوف ، وأحلوا الهوى مقام السيادة ، والهوى فعبوده واحتكموا إليه ، وبيّن أن جميع الفساد والضلال والانحراف في الأرض من اتباع الهوى وحكم الغرائز ومجاراة أهل الأهواء والشهوات .

نعم ، هذان منهجان في تربية قوى الإنسان: منهج للرحمن ومنهج للشيطان ، فأيّ المنهجين فرض على الإنسانية في هذا الزمان ؟

لا يجد الناظر في واقع الإنسانية أي غباء في معرفة جواب هذا السؤال وإنّ خطة مآكرة جرّت الإنسانية إلى التزام منهج الشيطان في تنمية الغرائز ورعايتها بصورة فائقة ، وتعبيد الناس لسلطانها ، وحُبكت خيوط تلك الخطة بحيث سُخّرت فيها جميع أساليب التوجيه ومراكزه لتحقيق ذلك الهدف الخبيث ، وقد اتخذت مسارين اثنين: أحدهما فكري نظري والآخر عملي .

ففي جانب الفكر روّج الماكرون لأفكار ونظريات لا تعترف إلا بالجانب المادّي الغرائزي من الإنسان ، وتدعم فيه سلطان الغريزة ، من أمثال نظرية فرويد التي لا تعترف من قوى الإنسان إلا بقواه الجنسية ، وتُرجع كلّ تصرف يصدر عنه إلى هذه القوى ، وتفسّر كل خروج عليها بالكبت والمرض والشذوذ ! وتصنع كل عاطفة إنسانية بصبغة الجنس ؛ حتى أحالت حبّ الطفل لأمّه والأُمّ لوليدها والوالد لإبنه والبنت لأبيها والأخ لأخته والأخت لأخيها ، أحالت كل ذلك إلى شهوة الجنس !!!

وفي الجانب العمليّ استغل الماكرون معظم الوسائل العمليّة لتأجيج الغرائز بمختلف أشكالها:

فأما غريزة الجنس فقد حظيت من خطتهم بنصيب الأسد ؛ فأشاروا على عبّاد الهوى ببناء المؤسسات الجنسيّة ، واخترعوا لهذه الغريزة من الوسائل ما يجعل المثيرات رفيق كل إنسان في كل زمان ومكان ، وقام القادرون على حصر الذهن منهم بتأليف كلّ منشط لها ؛ من كتب جنسيّة وقصص مثيرة وتمثيلات ومسرحيات منشورة ومشعورة وصحف ومجلات وأفلام وبرامج وغيرها من المبتكرات .

ثمّ أشاروا على عبيد الدرهم والدنيا من أصحاب الأموال أن ادعموا هذه البذور في المجتمعات ، وسوف تحصدون أوفر المحصولات ؛ وذلك عندما تذوق الغرائز النهمات طعم هذه المشهيات ، فلا تملك تراجعاً ، ويفلت من أيدي أهلها الزمام ؛ وعندئذ تمسكون منهم بالخناق ، فتمصونهم وتعصرونهم عسراً ، ولا يكون لهم مناص من دفع الغالي والرخيص في جيوبكم وبنوككم ؛ لأنّهم إذا التفتوا إلى العقل وطرق أسماعهم نداء العقلاء فسوف

تلسعهم سياط الغريزة الثائرة ، وتردّهم فيضانات الشهوة الطامة الغامرة . وما أسرع ما استجاب عباد المال لهذه الإشارات ، فتسابقوا إلى توظيف أموالهم في هذه المجالات ، واستباحوا كل وسيلة لإلهاب الشهوات ؛ لأنها هي الجنود المخلصة لهم في معركة جمع الأموال .

وأفرد أولئك الماكرون في خطتهم مساحة واسعة للمرأة ؛ حيث اعتبروها الطعم الفعال في إثارة الرجال ، وأوحوا إلى عملائهم باستغلالها وإخراجها من حصنها بكل وسيلة وحيلة ، وأشاروا عليهم أن يخرجوها في صورة إغراء وإثارة، وحثّروهم من السماح لها بالستر والعفة ؛ لأن خروجها على هذه الحال يُقوت عليهم المقصد ويطيل عليهم الطريق إلى أهدافهم الخبيثة .

ولم يَقتُ أولئك الخبثاء أن يشركوا في تنفيذ خطتهم فرسان الكلمة والفن ، ممّن استعبدتهم شهوة الشهرة وذبوع الصيت ، فحرّشوهم وقالوا لهم : ألا تريدون الشهرة والمال ؟ ألا تريدون أن يُشار إليكم بالبنان ويكون ذكركم على كل لسان ؟ أنتم أيها الكتاب والشعراء والأدباء والقصاصون والفنانون : ألهبوا غرائز الشباب ، وأثيروا في المرأة حب الخروج ؛ فهذا أنفع لكم وأكثر إدراكاً لأرباحكم وأجلبُ لشهرتكم !

ولم ينس أولئك الماكرون أن يحسبوا حساباً لبقايا الأخلاق الاجتماعية والمسؤوليات والآثار التي تعيق الانطلاق الغريزي ، فأهابوا بأوليائهم أن يرتبوا الأمور بحيث لا يخشى الغرائزيون أية مسؤولية ، فاخترعوا لهم أقراصاً تمنع الحمل ، وأذاعوها ونشروها ، وجعلوها أرخص الأدوية ، بل ربما وُزّعت مجاناً في بعض البلاد . وفي الوقت نفسه وضعوا أمام الشباب كل ميثبط عن الزواج ، وأقاموا الحواجز المنيعة في وجوههم تحجزهم عن ولوج هذه السنة المعقولة ، حتى سمعنا أن معدّل سن الزواج في بعض البلاد لا يقل عن ثلاثين عاماً ؛ حيث يقضي الواحد من الناس عمراً قبل دخول الحياة الزوجية، يكون قبلها قد ران على قلبه من التجارب الدنسة ما هو كفيلٌ بتحطيم أي زواج يُقدم عليه بعد ذلك . وبذلك أوصدوا أما الشباب الباب الذي يفتح له العقل المتحرر من الشهوة ، وفتحوا لهم كل باب آخر ابتغاء

تحويل كل طاقة الغريزة الجنسية إلى دوافع قويّة للرديلة .

وهكذا ترعرعت الغرائز في إنسان هذا الزمان ، وأصابها الغرور والتضخم من كثرة ما ألقيت من المنشطات ، ومن كثرة ما رُبّت عليها ؛ ولا عجب في ذلك ؛ فإنّ من المسلمات العلمية أن العضو أو الجهاز الآدمي الذي يُبالغ في استعماله ورعايته يتضخم ويزداد نهمه في حين أن العضو الذي يُقصى عن عمله فترة طويلة يضمّر ويتضاءل عمله ، ويضعف إحساسه . ويدرك هذا المعنى جيّداً خبراء الأجسام والمتخصصون في رياضتها ، وبينون عليه أساليبهم في تربية الأعضاء وتنميتها بشكل متناسق جميل ، فيخصصون لكل عضلة من التمرينات ما يدفع بها إلى مستوى مناسب للعضلات الأخرى .

وبمعرفة هذا السرّ الرباني نستطيع أن نفسر ما حملته إلينا الأخبار عن ظهور جنس ثالث في بعض البلاد ، جنس أضاع ما أنعم الله عليه من الحب ، والعاطفة والقدرة على الإنجاب ؛ بما جنى عليه شيطان التريبة المادّية عندما أغراه بالخروج من جنة فطرته الربانية . وبمعرفة هذه السّنة أيضاً نستطيع أن نفهم نتائج الإحصاءات والدراسات التي أجريت في كثير من مصحات العقول في بعض البلاد ؛ حيث أشارت إلى أنّ أكثر المحرومين من نعمة العقل كانوا قبل الحرمان من عشاق مذهب العقول ومدمني احتسائها ؛ فإنّ مَنْ يدرك هذه السّنة الربانية لا يعجز عن تفسير هذه الظاهرة ؛ لأنّ العقول كالسيوف يزيدها الاستعمال حدة ومضاءً ، ويزيدها الإهمال صدأً وغباءً ، وهؤلاء المساكين كانوا يقصّون عقولهم عن الاستعمال ، ويسدلون عليها ستائر النسيان ، حتى استمرّت الكسل على العمل ، ففقدت نشاطها ، ولما حاولوا إخراجها من حجرها استعصت عليهم ، وأفلت منهم الزمام ، وكانوا بذلك ضحية الانسياق وراء الشهوات والمغريات ، فحقّ عليهم الجنون ، والانزواء عن مجرى الحياة في مقبرة العقول .

وبعد هذا البيان لا يُستغرب أن نرى كثيراً من الناس قد أحرزوا قصب السبق في إحساسهم الغريزي بين مخلوقات الله ؛ وذلك من كثرة ما غُذي

هذا الإحساس بأشكال الفتن وأصناف المثيرات . ورافق هذا التضخم الخبيث في الغرائز مرض خطير أصاب العقول والأرواح وهو مرض البلادة ؛ حتى كثر الإقرار بالضرر والإقدام عليه ، والاعتراف بالذنب والإصرار عليه ، واكتشاف الحق وجعله ظهرياً ، وتبيين الباطل واحتضانه ؛ فأصبح سلطان العقل مخالفاً ، وأوامره معصية ، فضمر المسكين وتبلد ، واستقال من الحكم والقيادة ، وأفسح المجال لغيره من الغرائز الطاغية .

وهكذا غدت صورة الإنسان في أحضان تلك التربية الشهوانية والتوجيه الغرائزي مخلوقاً غرائزه هي السيد المطاع بين جميع قواه ، تريد كل شيء يروي غليلها ، وعقله ذلّ واستسلم لذلك الجبار الظالم ، يأتمر بأمره ، ويخطط من أجله ، ويؤيد له قصوراً من المتع والمشهيات ، ويفلسف له جميع أوامره في فرضيات ونظريات ، وجوارحه مخلصة لذلك الطاغية ، تروح وتحيي رهن إشارته ، وتجلب له ما يريد من الخباث .

وانعكس ذلك على القيم التي يتعامل بها أبناء هذا الجيل ، والموازن التي يزنون بها الأشياء والرجال والأعمال ؛ فلينظر: من هؤلاء الذي علّت أقدارهم ؟ ومن هؤلاء الذين يُشار إليهم بالبنان ؟ ومن هم أبطال هذا الزمان الذين يلشغ بذكرهم الصبيان ؟ ومن هؤلاء الذين اشتغلت بهم أبصارنا وأسماعنا في الليل والنهار على الشاشة الصغيرة والكبيرة على السواء ؟ ومن هؤلاء الذين تسلط عليهم الأضواء وتستمر عوراتهم وتزيّن عيوبهم بريش الفنانين حتى تبدو باهرة الجمال في أعين النظار ؟ أصبح هم أولياء الحق وجنود العقل أم عباد الهوى ؟!

أليس أبطال هذا الزمان أولئك الذين أحرزوا قصب السبق في تأجيج الغرائز وإشعال نيرانها ؟ أليسوا هم أولئك الذين استخدموا الكلمة والفكرة والصوت والصورة والحركة أسلحة يجهزون بها على البقية الباقية من صفات الإنسان التي تميّز بها عن الحيوان ؟ أليسوا هم مجسّدي الرذيلة بالكلمات والحركات تَمَنُّ أغرامهم إبليس بالجاه وبعد الصيت وتكثير المال في مقابل ما يهدمون من مواضع التكريم في بني الإنسان ؟!

معالم السياسة الشرعية في مواجهة عوامل المرض :

تلك هي صورة الواقع الإنساني في هذا الزمان ، وسواء أكانت مكبرة أم مصغرة أم مطابقة فإن أصل الداء يلمع على صفحاتها ؛ إنه منهج الحضارة السائدة على وجه الأرض في هذه المرحلة من تاريخ الإنسانية ، الذي اعتمد في التعامل مع قوى الإنسان الفطرية ، فإن بقيت هذه الحال ، وظلّ هذا المنهج هو المعتمد فلتتربّب البشريّة ضنكاً من العيش ، وظهور أمراض وأوجاع لا عهد لها بها ، كما أخبر المصطفى عليه الصلاة والسلام ^(١) ؛ فإنّ مسخّرات الربّ للإنسان من الحيوانات والمخلوقات في داخله وخارجه لها قابليات متعاكسة ، فإنّ أسوء التعامل معها بصورة بالغة مستفزة ، خرجت عن إلفها، وظهر توحشها . وفي سنة رسولنا الكريم ما يشير إلى ذلك ؛ حيث أخبر أن للحيوانات الأليفة أوبد أي خصال توحش ونفور ، كالبعير إذا ندّ وتوحش . ومن يدري فقد يكون هذا الفيروس الذي يربع الناس في هذه الأيام أصله مخلوق أليف في داخل الإنسان ، فأبدّ وخرج عن إلفه بسبب الفوضى في التعامل مع الغرائز الجنسية ؟! ومن يدري فقد يزداد توحشاً باستمرار هذا الأسلوب في التعامل معه من خلال الممارسات الجنسية الشاذة، وقد يندّ غيرُه من الكائنات الدقيقة التي تنطوي عليها أحشاء الإنسان، ثمّ قد يكون أكثر سوءاً أو أشدّ تدميراً .

وتلك الصورة تدلّ المصلحين الصادقين من بني البشر في كل مكان وزمان على أنّه لا سبيل إلى الخروج من هذا المسار المهلك ، ولا سبيل إلى حماية الإنسان من تدمير نفسه إلاّ بأمرين يجب في حكم العقل والمنطق تحقيقهما ، مهما كلف ذلك من الوقت والمال ومهما اقتضى من الخروج عن العادات والمألوفات . وهذان الأمران هما:

الأول: بناء الرادع في داخل الإنسان الذي يصدّ عن المبالغة في طلب

(١) [يشير المؤلف إلى حديث صحيح رواه ابن ماجه [٤٠١٩] وغيره وفيه (لم تظهر الفاحشة في قوم حتى يعلنوا بها ، إلاّ فشا فيهم الطاعون والأوجاع التي لم تكن مضت في أسلافهم الذين مضوا) ، المجلة ، يراجع السلسلة الصحيحة ١٠٦ .

الشهوات والاستغراق في المتع والملذات ، وتآليها وكأنها هي الغاية التي خلق من أجلها . ونعتقد أن ذلك لا يتحقق للمخلصين إلا بإعادة بناء الصلة بين الإنسان وربّه ، وتوثيقها بالعبودية له ؛ ويساعدهم في ذلك فطرة الحنين إلى الخالق التي فطر الناس عليها ، وبقايا أخلاق سماوية ما زالت موجودة عند كثير من الناس .

الثاني: تربية متوازنة للغرائز الإنسانية تحقق الهدف من خلقها ، وتمنعها من التجاوز والطغيان . وهذان الأمران هما الأساسان اللذان تقوم عليهما السياسة الإسلامية في مواجهة أسباب هذا المرض وأمثاله ومكافحة الجرائم والانحرافات بصورة عامة ؛ حيث تقوم:

أولاً على بناء جهاز المناعة الروحي في الإنسان ؛ بزرع الإيمان بالله تعالى في القلوب ، وتوجيهها إلى إحسان العبودية له عز وجل وتنمية ، وتنمية الإحساس برقابه الدائمة ، وبالمسؤولية أمامه في يوم آت لا محالة ، والتزام هذه في كل نشاط مما فصل في كتابه وسنة رسوله ﷺ .

وتقوم ثانياً على توفير البيئة الصالحة الطاهرة ، وحماية الناس من الأساليب والأفكار والمناهج والممارسات التي تخرج الغرائز عن فطرتها ، وتجعل لها الغلبة على العقل والروح .

والناظر في القرآن الكريم لا يجد عناء في إدراك هذه السياسة الربانية في مكافحة الجريمة والانحراف والشذوذ ؛ فإن هذا الأمر لما كان منهج حياة فقد فصله القرآن تفصيلاً ، وعرضه بأساليب كثيرة لا يتسع المقام لذكرها ؛ وما أكثر الآيات التي بينت أن أساس العلاج في الدنيا والآخرة هو الإيمان بالله تعالى واتباع هدايته ، وأن أسوأ الفساد اتباع الهوى والشهوات . وما أنزلت شريعة الله إلا لتحقيق هذين المقصدين العظيمين: إدخال المخلوق في العبودية للخالق وتحريره من العبودية للهوى . وما ذكر الهوى في القرآن إلا في معرض الذم ، مثل قوله تعالى: ﴿ وأما من خاف مقام ربّه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوى ﴾ .

- ﴿ ومن أضلّ ممن اتبع هواه بغير هدى من الله ﴾ .

- ﴿ أفرايت من اتخذ إلهه هواه وأضله الله على علم ﴾ .
- ﴿ أفمن كان على بينة من ربه كمن زين له سوء عمله واتبعوا أهواءهم ﴾ .

- ﴿ ويريد الذين يتبعون الشهوات أن تميلوا ميلاً عظيماً ﴾ .
- ﴿ فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات ﴾ .
ثم انظر إلى قوله تعالى: ﴿ إن الذين اتقوا إذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا فإذا هم مبصرون ﴾ ، ترى أن جهاز المناعة الأعظم إنما هو التقوى .

وانظر إلى قول الرسول ﷺ: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن...)^(١) ترى أن الأساس في مكافحة الجرائم كلها هو الإيمان بالله تعالى والإحساس برقابته ؛ وكيف يفعل الفاحشة إنسان يعتقد أن الله يراه ؟ ولكن قد يفعلها إذا غاب عنه هذا الاعتقاد .

وقد ضرب القرآن مثلاً مؤثراً للشخصية الإنسانية التي وصل فيها جهاز المناعة الروحي أعلى كفاءاته ، حتى غدا لا يؤثر فيه فيروس الشهوة مهما كانت درجة توحشه وخطورته ، سيدنا يوسف عليه السلام عندما دعت امرأة العزيز ، وكانت ذات منصب وجمال في الوقت الذي كان فيه هو في قمة الشباب والرجولة ، ولكنه صمد في وجه هذه الدوافع الشهوانية ، وتغلب عليها بما وقر في قلبه من الإيمان بالله والإحسان في العبودية له عز وجل^(٢) .

ويقتضي الأساس الأول من الحاكم المسلم أن ينظر ما لديه من الوسائل والإمكانات فيسخرها لبناء عقيدة الإيمان بالله في شعبه ، ويحصنه بهذا الجدار الصلب ؛ فإنه إن أفلح في بنائه في أفراد أمته فقد أفلح في حمايتها من معظم الشرور والأخطار ، الداخلية والخارجية على السواء ؛ فينظر في

(١) [متفق عليه ، المجلة]

(٢) هذا النموذج من الناس هو الذي عناه الرسول ﷺ في خبره عن السبعة الذين يظلمهم الله تحت ظله يوم لا ظل إلا ظله سبحانه ، حيث ذكر منهم الرجل تدعو المرأة ذات المنصب والجمال ، فيقول: إني أخاف الله . [الحديث متفق عليه ، المجلة]

وسائل التربية ومناهج التعليم ، في المدارس والمعاهد والجامعات ، ثم بينها بإحكام بناء يرضي الله عز وجل بتحقيق مقصده الأول من خلق الإنسان ، وهو أن يكون عبداً مخلصاً له سبحانه . وينظر في وسائل الإعلام ، فيستثمرها في إرساء قواعد الإسلام وفضائله وقيمه وأخلاقه ؛ فإنها في أكثرها نِعَمٌ إذا وُجِّهَتْ نحو الخير وبناء أصوله العقائدية والأخلاقية ، ونِقَمٌ إذا سُوِّجَتْ لغير ذلك ؛ والعبرة بمن تقع هذه الوسائل بين يديه . وهنا أمرٌ يجب على الحاكم المسلم أن يتفطن له ، وهو أنه يختار معاونيه من المؤمنين بهذه الأصول ، والعدول الأتقياء الذين تحرروا من سلطان الهوى وقال عنهم ربهم: ﴿ لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً ﴾ ؛ فإنهم أوعية خير ؛ وكل إناء بما فيه ينضح . فإن استعان بسماسرة الهوى فقد أبطل عمله وأشقى أمته ؛ لأنّ هؤلاء أوعية شر ، ولا يرجى منهم خير حتى يصلح حالهم .

ثم يجب على الحاكم المسلم أن ينظر في القيم والموازن والمعايير التي يتعامل بها الناس ، فيُعَلِّي منها ما رفعه الله ، ويخفض ما خفضه الله تعالى ؛ والله سبحانه قد رفع العلماء وأهل التقوى والجهد والدعوة في سبيله ، وخفض الذين يلهثون وراء الدنيا والشهوات ، ويتغنون التسلط على العباد ؛ فإن تلك القيم هي السلع الحقيقية التي يتعامل على أساسها الناس ، وهي تخضع لميزان العرض والطلب ؛ فإن رأى الناس قيم الخير هي المطلوبة انتجوها وتعاملوا بها ، والعكس بالعكس . ويذكر في هذا الصدد أنه يجب على الحاكم المسلم أن يطهّر شعبه من العقائد الفاسدة التي تناقض عقيدة الإيمان ، بمنع انتشارها بعد تكليف العلماء المختصين بإبطالها وإظهار زيفها .

وأما الأساس الآخر من أسس السياسة الإسلامية في تحصين الأمة من عوامل الانحراف ، وهو التربية المتوازنة لغرائز الإنسان ، فيجب على الحاكم المسلم لتحقيقه أن يتخذ مسارين :

المسار الأول: تبصير الأمة بالكيفيات الشرعية للتعامل مع هذه الغرائز ، والسبل المشروعة لتحقيق مطالبها ، والآفات التي تصيب هذه الغرائز ،

وأسبابها وطرق علاجها .

كما يتضمن هذا المسار سن التشريعات التي تساعد على وضع هذه الغرائز في وضعها الذي خلقت من أجله ، كتشريعات الأحوال الشخصية ؛ فقد وضعها الشرع لتحقيق هذا الغرض وغيره ؛ بل إن تشريع الطلاق الذي قد يُرى بعيداً عما نتكلم عنه يخدم هذا الغرض من جهة أنه يفتح الباب للتخلص من زواج عقيم لا يحقق أغراضه .

وأما المسار الآخر فهو حماية الأمة من جميع الممارسات التي تؤول إلى إصابة الغرائز بالأورام الخبيثة ، وتخرجها عن حكمة خلقها ؛ سواء أكان ذلك بسنّ التشريعات أم باتخاذ التدابير والإجراءات ؛ ففي جانب التشريعات ينبغي أن توضع القوانين التي تمنع أمثال هذه الممارسات وتعتبرها جرائم يعاقب عليها بالعقوبات الرادعة ، وكذلك تبني العقوبات الشرعية في مواجهة الزنى واللواط والمقدمات التي توصل إليهما . كذلك لا بد من سنّ القوانين التي تمنع الدعاية والسمسرة لتلك الممارسات في وسائل الإعلام وغيرها .

وفي الجانب الآخر لا بد من توفير الرقابة الفاعلة على تلك الممارسات ليوضع لها حدٌّ في مهدها ؛ وخير جهاز يمكن إنشاؤه لهذا الغرض هو جهاز الحسبة الذي اتخذته السلف الصالح تنفيذاً لقوله تعالى: ﴿ ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ﴾ ؛ بشرط أن يقام على الأسس الشرعية ، باختيار العدول الأكفاء لتولي هذا الجهاز ، والالتزام بحدود الله تعالى في القيام بهذه الوظيفة .

ويذكر في هذا المقام ضرورة التصدي للأفكار والنظريات والفلسفات التي تروج للهوى ، وتدعو إلى الخضوع لسلطانه ، والانفلات من الأخلاق والقيم والفضائل ؛ فإنها كالقواعد الفكرية لمجتمع الرذيلة ، فلا بد من بيان بطلانها والتضييق عليها ، وعدم تمكينها من نفخ سمومها .

السياسة الشرعية في مواجهة مرض الإيدز بعد ظهوره :

ما تقدم ذكره هو الحل الجذري للوقاية من هذا المرض وغيره ، فإذا ما تبين ظهور هذا المرض في بلد الإسلام ، أو احتمال ظهوره فيها ، فينبغي على الإمام المسلم أن يتخذ من التدابير ما يضع حداً لانتشاره ويقلل من آثاره ، بحيث تفضي إلى تراجعها وانتهاء أمره . ونعتقد أن هذه التدابير يجب أن تبنى على ثلاثة أسس :

الأول : العلم بالمواقع التي احتلها هذا المرض (معرفة المصابين به) .

الثاني : تضيق قنوات العدوى .

الثالث : البحث عن العلاج .

فأمّا الأساس الأول ، وهو تحديد مواقع احتلال ذلك المرض والعلم بالمصابين فقد يُرى أن أدق وسيلة لتحقيق ذلك هي إلزام الناس جميعاً بالخضوع للفحص الكاشف ، ولكن هذا قد يكون محرّجاً للناس ، ومكلفاً للدولة ، بخاصّة أن تمام الفائدة منه لا تحصل إلا بإجرائه بصورة دورية ، ولكنني أظن أن الغرض يمكن الوصول إليه دون الوقوع في ذلك الحرج ، وهو أن تفرض الدولة بعض الإجراءات استناداً إلى سلطة الإمام في تقييد المباحات إلزاماً ومنعاً ، ويمكن أن يقترح في هذا الصدد ما يلي :

١- إلزام بالفحص الكاشف عن المرض لكل إنسان يريد أن يقوم بتصرف من شأنه أن يؤدي إلى العدوى ولو على سبيل الاحتمال ، كما في حالات عقود الزواج والتبرع بالدم والأعضاء والتلقيح الصناعي وغير ذلك مما يراه أهل الاختصاص .

٢- إلزام الأشخاص والجهات التي تكتشف هذا المرض في شخص من الأشخاص بالتبليغ عنه ، وإصدار قانون بتجريم من يعتمد إخفاء ذلك .

٣- إصدار أنظمة وتعليمات تشجّع المصابين بهذا المرض أو يشكّون في إصابتهم به بسبب ممارساتهم السابقة على عرض أنفسهم على الجهات المختصة . ومع أن من المفترض أن اكتشاف هذا المرض منوط بأهل

الاختصاص ، وأن مسؤولية التبليغ تقع على عاتقهم ، فإن المقصود إقناع المصابين الذين يتواطون مع أطبائهم على إخفاء الحال أن التبليغ خيرٌ لهم ؛ لما سيلقون من الرعاية والعناية وتخفيف الآلام .

٤- نشر الوعي بين الناس عن خطورة هذا المرض ، وضرورة المشاركة في التصدي له ؛ ليكون ذلك تأهيلاً للنفوس على تحمّل تبعات الحرب مع هذا المرض ، والقيود والالتزامات التي تفرض عليها وتخرجها عن مألوفاتها .

٥- البحث عن وسائل وأساليب ميسرة وسريعة للكشف عن هذا المرض ، وتشجيع الأبحاث في هذا المجال .

٦- إلزام الناس الذين يقعون في مظنات الإصابة بالمرض بإجراء الفحوص الدورية الكاشفة ، وهؤلاء كالأسر التي ظهر فيها المرض ، ومن سبق لهم الإدمان على المخدرات أو الشذوذ الجنسي ونحو ذلك.

وأما الأساس الثاني وهو تضيق قنوات العدوى ؛ فالأصل أن اتباع السياسة العامة الأنفة الذكر ، من بناء الرادع وتوفير البيئة الطاهرة هو أكثر الطرق نجاعة في منع انتشار هذا المرض .

ومع ذلك فإن الإمام المسلم يستطيع أيضاً بناء على سلطانه في تقييد المباحات تحقيقاً للمصالح ودفعاً للمفاسد أن يتخذ إجراءات عاجلة هدفها سدّ القنوات التي ينتقل من خلالها هذا المرض ^(١) ، أو التقليل منها ، ويمكن أن يقترح ما يلي:

١- بعد معرفة المصابين بهذا المرض ينبغي الاحتفاظ بأسمائهم وأحوالهم في سجلات خاصة يدوّن فيها جميع ما يلزم من المعلومات عن المريض ، لغرض المتابعة واستخدامها في الإجراءات التالية .

(١) كذلك يمكن للحاكم المسلم أن يستند في سياسته في هذا المجال إلى مبدأ سد الذرائع والنظر في مآلات الأفعال ؛ الذي يعطيه السلطة بمنع المباحات التي تصبح وسائل إلى المفاسد في بعض الظروف .

٢- إصدار التعليمات والنظم والتشريعات التي تتكفل بمنع قيام المرضى بتصرفات يحتمل أن تكون أسباباً في العدوى إلى غير المصابين كالزواج والتبرع بالدم والأعضاء والمعاشرة الجنسية والرضاع والحضانة وغير ذلك مما أحصاه أهل الاختصاص . وهي وإن كانت في مجملها أموراً مباحة لكن جعل لولي الأمر سلطة تقييدها تحقيقاً لمصالح أكثر أهمية . صحيح أن بعض هذه المباحات تعتبر حقوقاً لأصحابها ، لكن ممارستها تؤدي إلى مفساد عظمى ، والتمسك بها يدخل في باب التعسف في استعمال الحق .

٣- ويتصل بما سبق إصدار تشريع يجرم التعمد في نقل المرض ، سواء أكان الفاعل هو المريض نفسه أم كان طبيباً أم صاحب مختبر أم غيرهم ؛ بحيث يُحمّلون المسؤولية الجنائية والمدنية عن جميع الأضرار التي تقع على الأفراد والمجتمع ؛ بناء على تسببهم فيها المقترن بالتعمد . وأما غير المتعمدين لنقل المرض فهؤلاء نوعان : نوع لا يعلم عن حاله شيئاً ، فهذا لا مسؤولية عليه ، لا جنائية ولا مدنية ، لأنّ ظاهره السلامة ، وهو غير مقصر في الاحتياط . ونوع يعلم أنه مصاب بالمرض أو حامل للفيروس ، ويقدم على التصرف الناقل للمرض من غير قصد إلى نقله للآخرين ، ولكن لغايات أخرى كقضاء الشهوة ونحوها ، فأغلب الظن أنه توجد أسس فقهية وقانونية لتحمله المسؤولية المدنية (الضمان) عن الخسائر والأضرار التي يتسبب فيها ، بل لا يبعد تحميله المسؤولية الجنائية على نحو أخف من النوع الأول .

٤- ومن الإجراءات الفعالة في تقليل العدوى الرعاية الجيدة للمرضى الإيدز والمعاملة الحسنة لهم ؛ ويدخل في ذلك تخصيص مستشفيات أو مدن خاصة بهم ذات مواصفات تحقق التيسير عليهم وتشعرهم باهتمام المجتمع بهم .

ويدخل في ذلك أيضاً توعيتهم دينياً وروحياً بترتيب المحاضرات والندوات والكتب والمنشورات والأفلام وجميع وسائل الإعلام ؛ مما يُنمي في داخلهم

الوازع الدينيّ ، ويسكّن روعهم ويطمئن أنفسهم ، ويصدّهم عن الممارسات التي تؤدي إلى العدوى بدافع الخوف من الله وطلب رضاه .

كما يدخل في ذلك توعية عامة الناس بضرورة معاملتهم بالحسنى ، وإشعارهم بالأخوة والرعاية ، وعدم تعييرهم أو تحقيرهم ، فهذا واجب شرعي نحو كل مريض ، كما أنّه يعتبر خير وقاية من ردود الأفعال التي قد تنشئها المعاملة السيئة لهؤلاء المرضى ، مما قد يدفعهم إلى نشر المرض انتقاماً وثأراً لأنفسهم من مجتمعات مهّدت لهم سبل الرذيلة والشذوذ ، ثمّ بخلت عليهم بالكلمة الطيبة والمعاملة الحسنة .

بل إنّ القيود التي يفرضها الحاكم على مرضى الإيدز ينبغي أن تقتصر باللطف في المعاملة ، وبيان أنه لا يقصد بها التضييق عليهم ، وإنما حماية المجتمع من المرض الذي ابتلوا به .

وأما الأساس الثالث وهو البحث عن علاج المرض :

فينبغي أن ينطلق الحاكم المسلم في هذا الأمر من الحديث الثابت عن الرسول ﷺ ، وهو قوله : (ما أنزل الله من داء إلا جعل له دواء إلا الهرم)^(١) أو كما قال . فإن كان هذا هو الحال فيجب على الإمام المسلم أن لا يقنط من العثور على علاج هذا المرض وغيره ، وأن يحمله ذلك على اتخاذ الإجراءات الفعالة في البحث عنه ، وعن الطرق الناجعة للكشف عنه والتخفيف من آثاره عن المرضى بإنشاء المستشفيات والمراكز العلمية ، وحشد المهوويين من أهل الاختصاص والسخاء عليهم وعلى أبحاثهم حتى يأذن الله عز وجل بالكشف عن العلاج والطعم الواقى .

(١) [والحديث صحيح للتفصيل يراجع « غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام » ٢٩٤ ، للآباني رعاه الله ، المجلة]